دور هندسة مالية الزكاة وإدارتها في هيكلة الاقتصاد

د. حازم محمود الوادي

أستاذ مساعد رئيس قسم اقتصاد الأعمال/ كلية الأعمال/ جامعة الطفيلة التقنية

تعاني الكثير من الدول العربية والإسلامية مشكلة هيكلة القطاعات الاقتصادية، حيث يسيطر الإنتاج الأولي على معظم إنتاجها وصادراتها، سواء كانت للإنتاج المحلي أو التصدير، فجاءت هذه الدراسة لتسهم في حل مشكلة هيكلة القطاعات الاقتصادية وعن طريق هندسة مالية الزكاة وإدارتها.

إن هيكلة الاقتصاد تعني تغيير القطاعات الاقتصادية للوصول للأهداف المخطط لها، وذلك لزيادة التراكم الرأسمالي المادي والبشري، وإحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، وزيادة مستويات التمدن والتعليم ونمط الحياة، ليتحقق زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، ويزداد دخل الأفراد، وهذا التغير يكون لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويفصل ذلك بما يلي:

أولا: تحقيق التنمية الاقتصادية[1]:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي ينمو بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وأن يتحقق النمو بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، وأن يستمر النمو لفترات طويلة الأجل، ويرافق ذلك حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتشريعية، والأنظمة التي تحكم تلك المجالات.

وبذلك تتضمن التنمية الاقتصادية تحقيق تغيرات في العرض والطلب.

تتضمن تغييرات العرض: اكتشاف موارد جديدة، والتوسع في تجميع رأس المال، وإدخال أساليب إنتاج جديدة، تحسين المهارات وتطوير القرارات الإدارية والتنظيمية، وتعديلات مؤسسية وتنظيمية.

تغييرات الطلب تتضمن: حجم السكان وتركيبته العمرية، والأذواق، والتغيرات المؤسسية الأخرى.

[1]. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص 177 وما بعدها، ط1 2006م عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.

وهذا ما أكده ابن خلدون بقوله: "المكاسب إنما هي قيم الأعمال. فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم، فكثرة مكاسبهم ضرورة. ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس، واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب. وهذه كلها أعمال تستدعي بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع، ويكثر دخل المصر وخرجه، ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية. ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته. واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول. وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى، بخلاف الأعمال الأصيلة التي تختص بالمعاش. فالمصر إذا فضل بعمران واحد ففضله بزيادة كسب ورفه، وبعوائد من الترف لا توجد في الآخر فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر، كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف: القاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر، والصانع مع الصانع، والسوقي مع السوقي، والأمير مع الأمير، والشرطي مع الشرطي"[1].

ثانيا: تحقيق الرفاهية الاقتصادية:

الرفاه الاقتصادي هو تحقيق السعادة والأمن وإشباع كامل الحاجات الإنسانية لكافة أفراد المجتمع، وهذا يحتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية والعناصر التالية:

١. عدالة توزيع الدخل: وعدالة توزيع الدخل لا تعني المساواة المطلقة في الدخل وإنما التساوي النسبي لتحقيق العدالة في اختلاف القدرات العقلية والجسدية، والتي أدت إلى اختلاف المناصب ومكانة العمل، ويهدف ذلك لضمان انتفاع افراد المجتمع من ثمار عملية التنمية، ولتحفيز الأفراد على المشاركة الفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢. أن يكون الإنتاج ملبيا لرغبات المجتمع: يجب أن ترادف تركيبة الإنتاج الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة الإنتاج تتعلق بإشباع حاجات الأفراد كافة وليس بفئة محددة ومعينة، أي أن يكون منحنى سواء المجتمع مماسا لمنحنى إمكانية الإنتاج فتتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية،

[1]. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ص 438 – 439 ط1 1425هـ/2004م دار الفجر للتراث – القاهرة.

وهذا ما أكده الشاطبي بقوله: " هذه الشريعة المعصومة ليست تكاليفها موضوعة حيثما اتفق، لمجرد إدخال الناس تحت سلطة الدين: بل وضعت لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالحهم في الدين والدنيا معا. وروعي في كل حكم منها: إما حفظ شيء من الضروريات الخمسة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) التي هي أساس العمران المرعية في كل ملة، والتي لولاها لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، ولفاتت النجاة في الآخرة: وإما حفظ شيء من الحاجيات، كأنواع المعاملات، التي لولا ورودها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحرج، وإما حفظ شيء من التحسينيات، التي ترجع إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن العادات، وإما تكميل نوع من الأنواع الثلاثة بما يعين على تحقيقه. ولا يخلو باب من أبواب الفقه – عبادات ومعاملات وجنايات وغيرها – من رعاية هذه المصالح، وتحقيق هذه المقاصد، التي لم توضع الأحكام إلا لتحقيقها.

ومعلوم أن هذه المراتب الثلاث تتفاوت في درجات تأكيد الطلب لإقامتها، والنهي عن تعدي حدودها"[1].

والمحقق للهيكلة الاقتصادية هو:

١. الانتقال من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر، ليتحقق التغير في مركز ثقل الاقتصاد.

٢. التغير في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسية للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي.

وبذلك فإن أهم التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الاستثمار بالقطاع الأكثر وزنا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتوفر في القطاع الصناعي، والزراعي، والعلمي، ويبين ذلك بالمباحث التالية.

المبحث الأول: الاستثمار في القطاع الصناعي:

المطلب الأول: المعايير الدولية للبلد الصناعي: جعلت المعايير الدولية البلد الصناعي يختص بما يلي:

١. اعتبرت منظمة الأمم المتحدة الصناعة: " أحد جوانب أو عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُخصص نسب متزايدة من الموارد القومية للتنمية وتطوير المستوى الفني وتنويع هيكل الاقتصاد القومي بحيث يتحقق نمو واستمرارية التوسع في قطاع الصناعة التحويلية بشقيها صناعة

[1]. الشاطبي، أبي اسحاق، الموافقات في أصول الفقه، 1/ 3- 4 مطبعة المكتبة التجارية – مصر.

وسائل الإنتاج وصناعة سلع الاستهلاك، ومن ثم يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة في الوصول إلى معدل مرتفع لنمو الدخل القومي وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي"[1].

٢. يصنف دوليا البلد على أنه صناعي إذا تحققت فيه ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي من القطاع الصناعي، وحوالي ٦٠٪ من إنتاج القطاع الصناعي يتأتى من الصناعات التحويلية، ويستوعب القطاع الصناعي حوالي ١٠٪ من القوى العاملة في البلد[2].

المطلب الثاني: مزايا القطاع الصناعي: يمتاز القطاع الصناعي بما يلي:

١. ارتفاع إنتاجية العمل[3]، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة أدى إلى رفع مستوى الإنتاج، والمهارة، والتنظيم، والإدارة، وانتقل ذلك للقطاعات الاقتصادية الأخرى ليسهم في رفع مستوى الإنتاجية فيها[4].

٢. توفر وفورات الحجم الكبير في القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الكبيرة فيسهل جني ثمار هذه الوفورات وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة لأقل حد ممكن.

٣. العلاقات التشابكية بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى المحفزة للنمو التراكمي، فتكون علاقات تشابكية أمامية عندما تحفز صناعة الألبان إنشاء صناعات التعبئة والتغليف، وتكون خلفية عندما تحفز إنتاج الحليب والأعلاف.

٤. قدرة القطاع الصناعي على استيعاب الأيدي العاملة الكبيرة خاصة الصناعات كثيفة العمل.

المطلب الثالث: دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية: يساهم القطاع الصناعي في تحقيق التنمية بالطرق التالية[5]:

١. المساهمة في معالجة الاختلال الهيكلي حالة اعتماد الاقتصاد على نوع محدد في تكوين الناتج القومي، والتشغيل، والصادرات، كالقطاع الزراعي أو الاستخراجي، فيقلل من الاختلال الهيكلي بإضافة قطاع إنتاجي له اسهام كبير في الناتج القومي والتشغيل والصادرات.

---

[1] U.N. Committee for industrial Development Report of the Third Secession (13 – 31)May 1963 P. 23.

[2] R.B. Sutcliff , industry and underdevelopment P.17-18.

[3]. توفيق إسماعيل، أساسيات الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الإنماء العربي 1981م ص 53.

[4]. القرشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، ص38ط2 2005م، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.

[5]. المرجع السابق ص 39 – 41. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص 232 – 238 ط1 2006م، عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.

٢. المساهمة في التشغيل، فالقطاع الصناعي له القدرة على استيعاب عدد كبير من العمالة، فتقل البطالة وفائض العمالة في القطاعات الأخرى، وحالة تطوير القطاع الصناعي يزيد من تطوير القطاعات الأخرى واستيعاب عمالة أكبر.

٣. يسهم القطاع الصناعي في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية، وزيادة دخول العاملين في القطاع، فيرفع مستوى المعيشة، ويزيد درجة التحضر والنمو السكاني ومستوى الثقافة، وهو من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية.

٤. الإسهام في الانتفاع من الموارد الاقتصادية المحلية وخاصة الأولية منها، وزيادتها من خلال تطوير أساليب التصنيع وإيجاد البدائل للمواد الأولية، مما يزيد من القيمة المضافة التي تولدها عملية التصنيع، ويزيد التنوع والتوسع الإنتاجي للسلع الصناعية القابلة للاستهلاك، فتسرع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٥. قدرة القطاع الصناعي على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والإنتفاع منها بسبب ارتباطه باستخدام رأس المال، مما يحدث تكييف وتغيير في المجالات التكنولوجية، مما يزيد من التطور والتقدم العلمي والفني.

٦. المساهمة في زيادة مهارات وخبرات العاملين لاعتماد التصنيع على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين، وحالة انتقالهم للقطاعات الاقتصادية الأخرى يزيد من إنتاجية تلك القطاعات.

٧. تساهم في تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر ضرورة ملحة، فيزيد القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير الاحتياجات المحلية، ويقلل من الاعتماد على المستوردات الخارجية، ويؤثر ذلك على ميزان المدفوعات ايجابيا، ويزيد من العملات الأجنبية لاستخدامها في استيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : الاستثمار في القطاع الزراعي

أهم التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الاستثمار بالقطاع الأكثر وزنا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يتوفر في القطاع الزراعي، ويبين ذلك بالمبحث الحالي.

المطلب الأول: سمات القطاع الزراعي: يمتاز القطاع الزراعي بالسمات التالية[1]:

١. الميزة النسبية: أي تخصص كل منطقة معينة من التربة في زراعة محاصيل محددة، وهذه ظاهرة طبيعية مسلم بها، وهذا يعمل على إمكانية التطور وتجنب التكاليف الاجتماعية التي تنجم عن عدم الأخذ بها.

٢. الوفرة الإنتاجية: وهذا محكوم بمدى وفرة الموارد الطبيعية الزراعية من تربة، ومناخ، ومياه، وتقدم علمي في العمل الزراعي والميكانيكي والبيولوجي الزراعي سواء كانت محلية أو مستوردة ويمكن تكييفها للظروف المحلية والمناخية والبيئية.

٣. التخصص الإنتاجي: فكل تربة وما يحيطها من مناخ وبيئة تنبت محصول معين، وبذلك يجب التركيز على ذلك المحصول، وزيادة وتعميق إنتاجه، وهذه العملية تعتبر من أساسيات النهوض الاقتصادي.

٤. التوسع العمودي: وهذا يتبع توفر القوى العاملة الزراعية، والموارد الأرضية والمائية، والتقدم العلمي والفني، والقدرة على إحلال عنصر رأس المال (الآلة) بدل الأيدي العاملة، والدورات الزراعية المناسبة لزيادة استغلال الأرض بأكثر من مرة واحدة بالسنة الزراعية، واستخدام مدخلات الإنتاج من محسنات ومخصبات ومبيدات... وغير ذلك، للتمكن من التوسع الإنتاجي وزيادة معدل الغلة لوحدة المساحة الزراعية.

٥. حجم الحيازة الزراعية: وذلك ليتناسب حجم الحيازة الزراعية مع قدرة عوامل الإنتاج على التجزئة عندها، وليتحقق وفورات الإنتاج الذي تعمل فيه الماكنات الزراعية بكامل طاقتها الإنتاجية من مضخات، وجرارات، وحاصدات، وسعة مزارع الثروة الحيوانية والسمكية والمناحل والطيور... وغير ذلك.

المطلب الثاني: دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية: يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق[2]:

---

[1]. النجفي، سالم توفيق وإسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، ص 25- 26، دار الحكمة للطباعة والنشر – 1990م.
[2]. خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 226 – 238.

١. زيادة الطلب الكلي: يعتبر القطاع الزراعي المصدر الأساسي لعدد كبير من أفراد المجتمع في أغلب دول العالم، فهو مصدر دخولهم، وبذلك فهو المصدر الأساسي للطلب الكلي على كافة السلع الاستهلاكية المنتجة من كافة القطاعات الاقتصادية، وبذلك كل تطور في القطاع الزراعي يؤدي إلى توسع في الطلب الكلي، ويؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية المستخدمة في القطاع الزراعي كالأسمدة، والمبيدات، والماكنات، والمصانع المنتجة للسلع الزراعية النهائية والمنتجة للآلات الزراعية، وهذا يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢. يوفر القطاع الزراعي كامل المواد الغذائية لكافة أفراد المجتمع، وذلك لاشتمال القطاع الزراعي على الثروة النباتية، والحيوانية، والمائية، والدواجن، والطيور، والمناحل، ودود القز،... وغير ذلك, ومع تزايد السكان يتزايد الطلب على المنتج الزراعي، مما يتطلب زيادة العرض فيه، ويتحقق ذلك بتطوير وتوسيع طرق الإنتاج، ويحتاج ذلك زيادة المدخلات الصناعية اللازمة لزيادة المنتج الزراعي، فيزيد الطلب على العمالة، ويزيد من التراكم الرأسمالي والتقدم العلمي والفني، المعتبرات من ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣. حالة وجود فائض في المنتج الزراعي لأي قطر كان يتم تصديره للخارج، لتحقيق العملات الأجنبية منه التي تستخدم لاستيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية.

٤. يعتبر القطاع الزراعي الرافد من المواد الأولية للقطاع الصناعي، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية، فيزيد ذلك من القيمة المضافة والتراكم الرأسمالي.

٥. يحقق القطاع الزراعي الأمن الغذائي، ويجنب المنتج له الصراعات وخطورة التبعية الاقتصادية والسياسية حالة الحاجة الضرورية له وعجز العرض المحلي عن تلبية حاجة السكان، أو تزايد السكان والدخول ومستويات المعيشة، وعدم تلبية العرض الزراعي الزيادة في عرض المنتج بسبب المحددات الطبيعية التي تحكم الإنتاج الزراعي، ويعتبر ذلك من معوقات التنمية الاقتصادية.

٦. إمكانية استخدام فائض منتجات القطاع الزراعي للمقايضة، وتعديل وتحسين شروط التبادل التجاري الدولي، وزيادة الحصة السوقية لصالحها، وذلك لضرورة وأهمية السلع الزراعية، وعدم وجود بدائل صناعية لكثير من السلع الزراعية.

٧. إسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي بشكل كبير، وبالتالي تشكل مصدر رئيسي للادخارات الخاصة والعامة، والتجارب التاريخية أثبتت أن الدول المتخلفة حققت تقدما اقتصاديا اعتمدت في مراحل تنميتها على الإنتاج الزراعي في تمويل التنمية الشاملة والتنمية الصناعية خاصة.

٨. إسهام القطاع الزراعي في توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية توسيع القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي منها، خلال عملية التنمية الاقتصادية، والتجربة التاريخية أثبتت أن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الرئيسي لتوفير الأيدي العاملة للقطاعات الأخرى، وتطويرها منذ عصر الثورة الصناعية وحتى الآن.

المبحث الثالث: معوقات القطاع الزراعي[1]:

أولا: الحساسية العالية للظروف الطبيعية: أي أن الإنتاج الزراعي تبعًا للظروف الحاصلة كموجات الحر والبرد والصقيع والجفاف والأعاصير وغير ذلك، ويترتب على هذا النتائج التالية:

١. تذبذب الإنتاج الزراعي تبعا للظروف المناخية، كارتفاع وانخفاض الحرارة، وقلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها وغير ذلك، وهذا لا يستطيع الإنسان السيطرة عليه أو معالجته.

٢. الثبات النسبي لتكاليف الإنتاج الزراعي، كالبذور، والمبيدات، والحراثة، والأسمدة وغير ذلك، ولا يستطيع الإنسان تخفيض ذلك.

٣. عرض المنتج الزراعي والطلب عليه يتقلب وليس في تحكم المنتج، وبذلك تقوم أغلب الدول بالتدخل لدعم المنتجين بشراء الفائض لديهم، ودعم السلع الضرورية للمستهلك كالخبز، واللحوم، وحليب الأطفال وغير ذلك.

ثانيا: الطبيعة الموسمية للمنتج الزراعي: ويترتب على ذلك: طول دورة الإنتاج الزراعي، ومحدودية تقليصها، وهذا يجعل نمو الناتج الزراعي مع الزمن صعبا، علما أن مصدر نمو الناتج الزراعي هو:

- التوسع الأفقي: أي زيادة موارد الإنتاج من أرض باستصلاح غير المستغل منها، وماء، ومعدات، وعمل، ووسائل الإنتاج الأخرى، لكن تبقى محدوديته قائمة.

[1]. النجفي، سالم توفيق، الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق، ص 20 – 25.

- التوسع العمودي: ويتمثل في ابتكار تكنولوجيا جديدة ملائمة للزراعة، كالزراعة المكيفة أي البيوت البلاستيكية والزجاجية وغير ذلك من المحميات الزراعية، وزراعة أكثر من موسم في البقعة الزراعية الواحدة خلال السنة.

ثالثا: الطبيعة المحلية للإنتاج الزراعي: ويشمل:

١. تأثير العادات، والتقاليد، والقيم الدينية، والثقافة الاجتماعية على عمليات الإنتاج الزراعي.

٢. عملية التطوير، والإبداع، والابتكار تحتاج إلى وقت زمني طويل، ولا تتم بفترة زمنية قصيرة مما يؤخر من زيادة الإنتاج الزراعي.

المبحث الثالث: الاستثمار في التكنولوجيا:

التكنولوجيا هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل لأساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع[1].

المطلب الأول: أهمية التكنولوجيا[2]: تسهم التكنولوجيا في:

١. زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعّالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية.

٢. تسهم في ابتكار وإيجاد وسيلة إنتاج جديدة أو أسلوب إنتاج جديد، أو سلعة جديدة، أو مورد اقتصادي جديد، أو سوق جديد.

٣. إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، حيث تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد أي زيادة درجة الانتفاع منها.

٤. زيادة إنتاجية الموارد الجديدة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية.

٥. اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية، وتقليل الكلف، وغير ذلك.

٦. اسهام النتاجات التكنولوجية بإحداث وسائل وأساليب جديدة، وسلع جديدة، وموارد جديدة، وأسواق جديدة.

---

[1]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 197.
[2]. المرجع السابق ص 197 – 198.

وهذا يحتاج إلى توفير بيئة مناسبة للتطور التكنولوجي، وذلك بتوفير الامكانات المتصلة بالعلم والمعرفة من معاهد ومؤسسات علمية ومراكز للبحث والتطوير، ونظم أجهزة ومعدات وقدرات بشرية تمكنها من تحقيق انجازات تكنولوجية واسعة وبشكل مستمر، وتعمل المعرفة على تحقيق[1]:

١. تولد القدرة على رسم السياسات التكنولوجية، والتخطيط لها، وتنفيذها حسب الأولويات الذي تسمح به الموارد والإمكانات المتاحة للاقتصاد، وبما يلبي احتياجاته، ويتناسب مع ظروفه وإمكاناته.

٢. تسهم في تنمية وتطوير الموارد المتاحة، وإيجاد بدائل للنادرة منها، وبالشكل الذي يتيح توسعا في عمل الاقتصاد ونموه.

٣. تتيح تعديل وتكييف التكنولوجيا التي تم اختيارها لتكون أكثر ملائمة.

٤. تتيح تطوير التكنولوجيا وتحسينها لرفع درجة الانتفاع منها لتسهم في تطوير الاقتصاد ونموه.

٥. الاسهام في تطوير التعليم والبحث العلمي كما ونوعا، وربطه بالمجالات العلمية والإنتاجية، وتقليل التبعية التكنولوجية.

المطلب الثاني: التقدم العلمي في الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي:

تكلم شومبيتر عن المخترع أو الرائد أو الريادة فاعتبره المجدد الذي يقوم بأحد الأشكال التالية: إدخال واستنباط سلع جديدة، واستعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج، وإيجاد سوق جديدة، والسيطرة على مصدر جديد للمواد الخام، وإعادة تنظيم صناعة ما، وبذلك فالريادة تعني شيء جديد أو طريقة إنتاج جديدة[2].

أما في الاقتصاد الإسلامي: فقد حث على الابتكار والتجديد، فأمرنا الاقتصاد الإسلامي بإجراء الأبحاث والدراسات لاستنباط وابتكار أساليب جديدة تناسب استغلال الموارد المتاحة التي لا يمكن استغلالها بالوسائل الموجودة، فقال سبحانه وتعالى: **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً** (لقمان: ٢٠)

والإسلام ينظر للمشكلة الاقتصادية على أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته، وقد ذم الإسلام متبقي القديم الذي

---

[1]. خلف، فليح حسن، اقتصاد المعرفة، ص 154 – 155 ط1 2007م، عالم الكتب الحديث – إربد.
[2]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 134.

يثبت عدم مناسبته لظهور ما هو أفضل منه، قال تعالى: **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ** (المائدة: ١٠٤)، فالإسلام جعل التفكير والبحث والإبداع وتطور العلوم والفنون سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد والمجتمع، قال تعالى: **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ** (الأنفال: ٦٠)، وهذا لا يقتصر على الصناعات العسكرية، بل إن التطوير بصفة عامة مطلوب في كل عمل وميدان وبلا انقطاع[1].

المطلب الثالث: معايير الرفاهية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي

أولا: معايير الرفاهية الاقتصادية[2]: وضع الاقتصاديون المعايير التالية للحكم على الرفاهية:

١. معيار المنفعة: اعتبروا رفاهية الفرد تتحدد بتكوين سلم التفضيل الجماعي وهو حاجات المجتمع من السلع والخدمات نوعا وكما، وذلك بترتيبها حسب أهميتها النسبية، ولكن هذا المقياس أصبح غير منطقي بسبب عدم إمكانية قياس المنفعة.

٢. معيار تخصيص الموارد: إن إعادة تخصيص الموارد تنطوي على حدوث تغير في السلع المنتجة وتوزيعها بين المستهلكين، وفيها يتم تنظيم عملية الإنتاج، أي حصر كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتعبئتها وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، وتنظيم الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي، وفي كل وحدة إنتاجية لينخفض حجم الضياع الاقتصادي للموارد الإنتاجية لأدنى حد ممكن.

٣. مبدأ التعويض: فأي تغيير أو إعادة تنظيم اقتصادي يجب اعتباره مفيدا إذا كان بوسع الرابحين من الناحية الافتراضية أن يعوضوا على الخاسرين بعد حدوث التغيير، وأن تبقى حالهم أفضل من قبل.

٤. دالة رفاهية المستهلك: أي أخذ أفضليات كل مستهلك وتجميعها في ترتيب لأولويات المجتمع.

٥. الدخل القومي: فأي زيادة في الدخل القومي تعني زيادة السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي يتمتع الأفراد بمستوى رفاهية أفضل.

---

[1] عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي 4/ 280، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة 1406هـ/1985.

[2]. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص 85 – 86 ط2 2011م دار المسيرة – عمان.

ثانيا: معايير التنمية الاقتصادية[1]:

١. متوسط الدخل الفردي الحقيقي: وهذا ناتج عن قسمة الناتج القومي الحقيقي على عدد السكان، وكلما ارتفع هذا الدخل كلما أشار إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

٢. زيادة التصنيع: أي زيادة نسبة العاملين في القطاع الصناعي، ونسبة تكوين القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج القومي، أي إمتداد عملية التصنيع على مساحة كبيرة من المناطق، واتساع الوحدة الصناعية والتكوين الرأسمالي.

٣. زيادة الثروة: ويتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل الذي يزيد من إنتاجية العامل عن طريق زيادة مهارته وكفاءته وإتقانه، والتخصص يُمكن العامل من الابتكار وتقليص الوقت اللازم لإتمام عملية الإنتاج.

٤. التقدم العلمي المرادف للنمو السكاني واكتشاف موارد اقتصادية جديدة أو بديلة عما هو نادر.

٥. نسبة المتعلمين إلى عدد السكان، ونسبة الأطباء إلى عدد السكان، وحصة الفرد الواحد من رأس المال والطاقة.

٦. التقدم التنظيمي: المتمثل بالرائد الاقتصادي الذي اعتبره البعض مركز الصدارة في عملية التنمية، لأن الريادة تعني إدخال شيء جديد إلى السوق أي الاستخدام في النشاط الاقتصادي، وهذا لا يتوفر إلا في شخص يمتلك المواهب والحوافز.

المبحث الرابع: سياسات الاستثمار:

سياسة الاستثمار تعني تحديد الأولويات التي يتم خلالها اختيار المشروعات الاستثمارية لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، بما يتضمنه تحديد لحجم الاستثمار، وتوزيع الاستثمار على مجالاته المختلفة[2].

المطلب الأول: مبادئ اختيار المشروعات الاستثمارية: يراعى المبادئ التالية في تحديد المشاريع الاستثمارية:

١. قدرة المشروعات على تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفع كافة أفراد المجتمع الإسلامي.

---

[1]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 17 وما بعدها، ص 105 وما بعدها.
[2]. فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 245.

٢. البدء باستثمار المشروعات المنتجة للضروريات من المنتجات الزراعية، والصناعية، والعلمية، التي تحفظ الدين والنسل والنفس والعقل والمال، والحياة والقوة البدنية والعقلية، والمواد المختلفة اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، وحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي[1].

٣. أماكن إقامة المشرعات: المشروعات الصناعية يحكمها تواجد المواد الأولية، وقربها من السوق، وتوفر الأيدي العاملة اللازمة لها. والمشروعات الزراعية تحكمها: خصوبة الأراضي، وتوفر مياه الري والأيدي العاملة اللازمة لها، وقربها من السوق. والمشروعات التكنولوجية يحكمها: إمكانية إقامة مراكز البحث، وإجراء الدراسات والتجارب، ووجود كادر علمي يتصف بأعلى درجات الكفاءة والقدرة العلمية.

٤. بعد توفير الضروريات لكل أفراد المجتمع نتيجة للاستثمار بالمشاريع المنتجة للسلع والخدمات المحققة للحاجيات، التي ترفع المشقة عن القيام بالضروريات، وتحسن صورها.

٥. بعد توفير الحاجيات لكل افراد المجتمع نتجه للاستثمار بالمشاريع المنتجة للسلع والخدمات المحققة للتحسينيات، وهي المباحة من الطيبات والنعم التي تدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية.

المطلب الثاني: أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي:

أولويات الإنتاج في الاقتصادي الإسلامي، فيتم الإنتاج في ظل قاعدة المفاضلة والاختيار، وهذه لا تخضع للربح فقط، وإنما لترتيب المصالح التي نظمتها الشريعة في ثلاثة مستويات (لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) وهي: الضرورية، والحاجية، والكمالية[2].

الضروريات: هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت الحياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين[3].

---

[1]. عفر، محمد عبد المنعم، وأحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، ص 289، مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية 1999م.

[2]. دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 113ط1 1404هـ/ 1984م، مطابع الفروق التجارية - الرياض.

[3] الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، حققه وعلق عليه خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الرسالة – بيروت 1420 هـ 1999 – م ج 2 ص 7.

وبذلك تشمل الضروريات الأساسية التي تحفظ الأركان الخمسة للحياة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) : الحد الأدنى من المأكل الأساسي، والحد الأدنى من الملابس، والحد الأدنى من المأوى، والحد الأدنى من الأجهزة المنزلية، ومياها صالحة للشرب، ومواصلات عامة للانتقالات الضرورية، وأدوية أساسية للعلاج من الأمراض، وتعلم القراءة والكتابة والحرف، والحد الأدنى من الأمن على الحياة والعرض والمال، وكتبا دينية أساسية[1] .

الحاجيات : هي المفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة ولكن لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة[2] .

وبذلك تشمل السلع والخدمات التي ترفع الحرج وتدفع المشقة وتوسع على الإنسان، وتشمل : مأكلا أساسيا كافيا، وملابس ملائمة، ومأوى ملائما، وأجهزه منزلية ميسرة للعمل المنزلي، ومياها صالحة للشرب، ومواصلات عامة سهلة، وأدوية للوقاية والعلاج من الأمراض، وتعليما ثانويا ومهنيا، وخدمات إرشادية وتعليمية، ومراجع دينية موسعة ومفهرسة، وحدا ملائما من الأمن على الحياة والعرض والمال[3] .

التحسينات : وهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق[4] .

وبذلك تشمل : مأكلا محسنا، وملابس محترمة، ومسكنا واسعا وجميلا دون إسراف، وأجهزة منزلية متقدمة، ومواصلات خاصة ملائمة، وخدمات طبية وأدوية وقائية، وحضارة إسلامية[5] .

المطلب الثالث : أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي :

أولا : معيار التنمية في الاقتصاد الإسلامي : الانتقال من الضروريات إلى الحاجيات إلى التحسينيات لكل أفراد المجتمع الإسلامي .

---

[1] هواري، موسوعة الاستثمار، ص 132.
[2]. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق 2 / 7.
[3]. هواري، موسوعة الاستثمار، مرجع سابق، ص 132.
[4]. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق 2 / 8.
[5]. هواري، موسوعة الاستثمار، مرجع سابق، ص 132.

ثانيا: معيار الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي: إقامة مصالح الدين والدنيا لكافة أفراد المجتمع الإسلامي.

ثالثا: أولويات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: يبدأ الاستثمار في المشروعات المنتجة للضروريات في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة الزراعية والصناعية والعلمية منها التي تحفظ الأركان الخمسة للحياة، وهي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال. ثم الاستثمار بالمشروعات المنتجة للحاجيات، ثم الاستثمار بالمشروعات المنتجة للكماليات.

رابعا: شكل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

الضروريات:

القطاع الزراعي: الاستثمار بالمشاريع المنتجة للطيبات من المأكل الأساسي حسب الزمان والمكان والعرف والعادات والتقاليد، والاستثمار بالمشاريع المنتجة لأساسيات أدوات توصيل المياة للمساكن للشراب والطعام والاستعمال.

القطاع الصناعي: الاستثمار بإنتاج الملابس، ومستلزمات المساكن، وإنتاج الأدوات المنزلية، وإنتاج وسائل المواصلات والاتصالات، وإنتاج العلاجات الضرورية.

القطاع العلمي والفني: الاستثمار في مراكز التعليم الأساسي، وإنتاج الكتب الدينية والعلمية الأساسية ومستلزماتها.

الحاجيات:

القطاع الزراعي: الاستثمار في إنتاج الأفضل من الأساسيات من الطيبات، والاستثمار في المعدات المتقدمة الموصلة للمياه ومعالجتها وتكييفها الكافية للمساكن للشراب والطعام والاستعمال، والاستثمار في استصلاح الأراضي، واستخدام دورات زراعية تتضمن عدم إنهاك التربة والحفاظ على خصوبتها، واستخدام نظم ري متقدمة، وإنتاج سلالات نباتية وحيوانية وبذور محسنة ذات إنتاجية عالية، وإنتاج نباتات تدر إنتاجا أعلى وتحملا للظروف الطبيعية المتغيرة وغير الملائمة، وإنتاج أسمدة ومبيدات متطورة غير ضارة وملوثة، وإنتاج المبردات والمكيفات الصحية التي تعمل على إيصال المنتجات للمستهلك بأقل فاقد وتالف.

القطاع صناعي : الاستثمار في إنتاج الملابس الكافية والمرفهة لكافة أفراد المجتمع الإسلامي ومستلزماتها، والاستثمار في إنتاج مستلزمات المساكن الواسعة، والاستثمار في إنتاج العلاجات والأدوية واللقاحات والعلاجات الوقائية اللازمة للمجتمع الإسلامي ومستلزماتها، والاستثمار في إنتاج الأجهزة المنزلية المتطورة والكافية لأفراد المجتمع الإسلامي، والاستثمار في إنتاج وسائل الاتصالات والمواصلات المتطورة والحديثة ومستلزماتها، والاستثمار في إنتاج معدات وصناعة الاتصالات، والمنتجات البيولوجية الحيوية، والكيمياء العضوية، والمنتجات الطبية والصيدلانية ومعداتها وصناعاتها .

القطاع العلمي : الاستثمار في إنتاج مراكز التعليم الجامعي ومراكز البحوث والدراسات، والاستثمار في إنتاج الكتب والمجلات الدينية والعلمية تأليفا وطباعة ونشرا، الاستثمار في إنتاج الأجهزة الطبية والعلمية والحاسوبية وغيرها اللازمة وتطويرها لخدمة القطاعات المتعلقة بها، والاستثمار في تطوير المناهج وأساليب التدريس وطرق التعليم، وتطوير مضامين المناهج بالشكل الذي يحقق إرتباطها بدرجة عالية في المجالات العلمية والعملية، والاستثمار في مراكز التدريب لارتباطه بالجانب العملي التطبيقي، ومكونات التقنيات المتقدمة كالتعليم المهني والفني والهندسي والطبي والبيولوجي والصيدلي، والاستثمار في التطور العلمي والتكنولوجي لما يقدم من اسهامات أهمها[1] :

زيادة القدرة على السيطرة على البيئة والطبيعة وتسخيرها لتلبية حاجات الإنسان وتأمين متطلباته، والمساعدة على تجاوز المشكلات والصعوبات التي تعترض قيام الإنسان بممارسة حياته، وما يقوم به من نشاطات عن طريق وضع الحلول والمعالجات لتجاوز المشكلات، وتوفير قدر أكبر من الخيارات المتاحة لممارسة الإنسان لحياته والقيام بنشاطاته في مختلف المجالات .

المبحث الخامس : عمل هندسة مالية الزكاة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية :

التحول الهيكلي يرافق التركيز على التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتصنيع هو تحول الاقتصاد من بدائي إلى اقتصاد صناعي حديث، ويحتاج الاقتصاد الصناعي إلى استثمار في القطاع الصناعي والصناعات التحويلية، والاستثمار يحتاج للادخار، وبينت في دراسة سابقة بعنوان : " أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على حشد المدخرات" كيف يوفر بيت مال الزكاة بهندسته وإدارته على توفير المدخرات حيث توصلت إلى :

[1]. خلف، فليح حسن، اقتصاد المعرفة، ص 120 – 121 ط1 2007م، عالم الكتب الحديث – إربد.

٦. أثر الزكاة على تكوين المدخرات: من خلال دفع الأموال المدخرة للاستثمار حتى لا تأكلها الصدقة، مما يشغل الموارد الاقتصادية من طبيعية وبشرية ومالية، وبالتالي يصبح دخل للعاطلين عن العمل فيدخرون جزءا منه، وكذلك نتيجة صرف ربع حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين يعمل على زيادة حركة تداول السلع والخدمات فينتج عن ذلك زيادة أرباح المنتجين فتزيد مدخراتهم، ويقوم المنتجين بزيادة رواتب العاملين لديهم فيدخروا جزءا من تلك الزيادة، ولسهم الغارمين أثر في إيجاد المدخرات لتمويل كل من استدان بواجب أو مباح، ويشجع سهم الغارمين على الادخار بطريقة غير مباشرة حيث يشجع كل من يرغب بالاستثمار في الادخار لتمويل استثماراته لأنه يجد ما يضمن خسارته غير المتعمدة أو مخاطره الحاصلة من سهم الغارمين.

٧. تعمل آلية هندسة مالية الزكاة على تكوين المدخرات من خلال: حالة التضخم الاقتصادي يقوم بيت مال الزكاة بصرف الأوراق التجارية التي يصدرها والخاصة به على مستحقيها لاستخدامها بدلا من النقود المحلية، وفي ذلك تكوين مدخرات بنفس مقدار حصيلة الزكاة، وحالة الركود التضخمي تقسم القطاعات الاقتصادية إلى فئتين، فئة القطاعات التي تعاني من التضخم وفئة القطاعات التي تعاني من الركود، ويصرف على الفقراء والمساكين الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة لاستخدامها للقطاعات المتضخمة، وفيه تكوين لمدخرات جديدة، وفيه أيضا تحفيزا للطلب الفعّال، وتحسين وزيادة الإنتاج، وتحسين طرق الإنتاج، والحث على البحث والابتكار لتطوير الإنتاج كما ونوعا، مما يوجد مدخرات جديدة أيضا.

٨. تسهم هندسة مالية الزكاة في حشد مدخرات القطاع الخاص بطريق تشجيعهم على الاستثمار بالصكوك الاستثمارية التي يطرحها بيت مال الزكاة في السوق المالي، والتي تسهم في زيادة الإنتاج وتوظيف الموارد الاقتصادية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع توفر المدخرات لدى بيت مال الزكاة يستطيع استثمارها في القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح والتنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية والرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تتحقق بمعيار توفير الضروريات لأفراد المجتمع الإسلامي، التي تحفظ الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ثم الانتقال للحاجيات ثم الانتقال للكماليات.

وبذلك يستطيع بيت مال الزكاة من الاستثمار بالمشاريع المنتجة للطيبات من الضروريات في القطاع الزراعي والصناعي والعلمي، وبذلك الاستثمار تتواجد صناعات وصناعات تحويلية، فيزداد الإنتاج والتراكم الرأسمالي والقيمة المضافة، وتوظف وتخصص الموارد الاقتصادية، ويزداد الدخل والتمدن، وتزداد الخصوبة والتعليم والصحة والاستهلاك، والتحول في القطاع الزراعي من البدائي إلى التقدمي، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وإنتاجية العمل الزراعي، وإنتاج الأسمدة والمخصبات التي ترفع إنتاجية الأرض، وإنتاج المبيدات والأدوية التي تسهم في القضاء على الحشرات والأمراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل الزراعية والحيوانية لزيادة الإنتاج الزراعي، ويسهم ذلك في إعادة توزيع الدخل والثروة، ويسهم في استخدام التقنية الحديثة في كافة القطاعات الإنتاجية، فيزيد الإنتاج نوعا وكما، ويظهر التراكم الرأسمالي المادي والبشري، ويظهر التخصص وتقسيم العمل، والتوسع في استخدامه اعتمادا على زيادة رأس المال، وتتوسع الأسواق المرتبطة بزيادة الإنتاج، وزيادة المبادلات التجارية والنقدية، ويحدث ذلك تغيرا في الطلب على السلع والخدمات الأساسية البدائية إلى السلع والخدمات المصنعة المتطورة، والتحول في تركيبة الطلب والإنتاج والتجارة، ويزيد التطور التقني والابتكار والتجدد، ويزداد إنتاج عناصر الإنتاج، وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين نوعية الإنتاج من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وتتراجع حصة القطاع الزراعي من العمالة، ويزيد القطاع الصناعي من تشغيل الأيدي العاملة ومساهمته في الناتج القومي، ويخفض الواردات، وتزداد صناعات أجهزة ومعدات الالكترونيات الدقيقة، ومعدات تصنيع أجهزة الحاسوب وبرمجياته، ومعدات الآلات، ومعدات الاتصالات القريبة والبعيدة، والصناعات الدوائية والطبية والكيماوية والبيولوجية، فيتحقق الضروريات من المأكل والمشرب والملبس والمسكن، والمواصلات والاتصالات، والأدوية، والتعليم، والطاقة، وأدوات الكهرباء والنقل، وتحقق الدولة حفظ الأمن على النفس والمال والعرض، مما يحقق حفظ الضرورات الخمس، ويتحقق إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، بزيادة الأهمية النسبية للعاملين في المجالات المعرفية المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة، وزيادة الأهمية النسبية للعاملين من ذوي المهارات والقدرات المتخصصة للاستفادة من معارفها العلمية والعملية، وزيادة المهن والأعمال، وهذا كله يحقق التنمية الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج

١. هيكلة الاقتصاد تعني تغيير القطاعات الاقتصادية للوصول للأهداف المخطط لها، وذلك لزيادة التراكم الرأسمالي المادي والبشري، وإحداث تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، وزيادة مستويات التمدن والتعليم ونمط الحياة، ليتحقق زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته، ويزداد دخل الأفراد.

٢. تهدف هيكلة الاقتصاد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. التنمية الاقتصادية هي العملية التي ينمو بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وأن يتحقق النمو بمعدل بفوق معدل النمو السكاني، وأن يستمر النمو لفترات طويلة الأجل، ويرافق ذلك حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتشريعية، والأنظمة التي تحكم تلك المجالات.

٤. الرفاه الاقتصادي هو تحقيق السعادة والأمن والإشباع لكامل الحاجات الإنسانية لكافة أفراد المجتمع، وهذا يحتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية والعناصر التالية: عدالة التوزيع، وأن يكون الإنتاج ملبيا لرغبات أفراد المجتمع.

٥. أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة على هيكلة الاقتصاد هي: القطاع الزراعي، والصناعي، والعلمي.

٦. معايير التنمية في الاقتصاد الإسلامي: الانتقال من الضروريات إلى الحاجيات إلى الكماليات لأفراد كافة المجتمع الإسلامي.

٧. معايير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية هي: إقامة مصالح الدين والدنيا لكافة أفراد المجتمع الإسلامي.

٨. أولويات الإنتاج في الاقتصادي الإسلامي، فيتم الإنتاج في ظل قاعدة المفاضلة والاختيار، وهذه لا تخضع للربح فقط، وإنما لترتيب المصالح التي نظمتها الشريعة في ثلاثة مستويات (لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) وهي: الضرورية، والحاجية، والكمالية.

٩. الاستثمار يحتاج للادخار، ويستطيع بيت مال الزكاة من توفير المدخرات عن طريق إصدار نقودا خاصة به لتتشكل له مدخرات من العملات الوطنية المجمعة من حصيلة الزكاة.

١٠. يستطيع بيت مال الزكاة من استثمار المدخرات في القطاعات الاقتصادية الزراعية، والصناعية، والعلمية لتحقيق الأرباح والتنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية والرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تتحقق بمعيار توفير الضروريات لأفراد المجتمع الإسلامي، التي تحفظ الضروريات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ثم الانتقال للحاجيات ثم الانتقال للكماليات.

١١. مع الاستثمار تتواجد صناعات وصناعات تحويلية، فيزداد الإنتاج والتراكم الرأسمالي والقيمة المضافة، وتوظف وتخصص الموارد الاقتصادية، ويزداد الدخل والتمدن، وتزداد الخصوبة والتعليم والصحة والاستهلاك، والتحول في القطاع الزراعي من البدائي إلى التقدمي، ويسهم ذلك في إعادة توزيع الدخل والثروة، ويسهم في استخدام التقنية الحديثة في كافة القطاعات الإنتاجية، فيزيد الإنتاج نوعا وكما، ويظهر التراكم الرأسمالي المادي والبشري، ويحدث ذلك تغير في الطلب على السلع والخدمات الأساسية البدائية إلى السلع والخدمات المصنعة المتطورة، والتحول في تركيبة الطلب والإنتاج والتجارة، ويزيد التطور التقني والابتكار والتجدد، ويزداد إنتاج عناصر الإنتاج، وتتراجع حصة القطاع الزراعي من العمالة، ويزيد القطاع الصناعي من تشغيل الأيدي العاملة ومساهمته في الناتج القومي، ويخفض الواردات، فيتحقق الضروريات من المأكل والمشرب والملبس والمسكن، والمواصلات والاتصالات، والأدوية، والتعليم، وتحقق الدولة حفظ الأمن على النفس والمال والعرض، مما يحقق حفظ الضرورات الخمس، ويتحقق إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

١. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط ١ ٢٠٠٦، عالم الكتب الحديث – إربد – الأردن.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط ١ ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م دار الفجر للتراث – القاهرة.
٣. الشاطبي، أبي اسحاق، الموافقات في أصول الفقه، مطبعة المكتبة التجارية – مصر.
٤. توفيق إسماعيل، أساسيات الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الإنماء العربي ١٩٨١م.
٥. القرشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، ط ٢ ٢٠٠٥، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.
٦. النجفي، سالم توفيق وإسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، دار الحكمة للطباعة والنشر – ١٩٩٠ م.
٧. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع – جدة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م.
٨. داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط ٢، ٢٠١١ م، دار المسيرة – عمان.
٩. عفر، محمد عبد المنعم، وأحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية، ١٩٩٩م..
١٠. دنيا، شوقي أحمد، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ط ١، ١٤٠٤ هـ-/ ١٩٨٤ م مطابع الفروق التجارية – الرياض.
١١. الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، حققه وعلق عليه خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م ج ٢.
١٢. هواري، موسوعة الاستثمار.